رغم التكتم بشأنها.. مصادر مطلعة تؤكد أن أغلبها مرتبط بفصائل مسلحة وأحزاب متنفذة

حملة العراق على شبكات تهريب العملة تحتدم وسط تساؤل عن ارتباطاتها

صرّاف شارع" في العاصمة بغداد

تعلن السلطات الأمنية في العراق بشكل شبه يومي إطاحة شبكات كبيرة مختصة بتهريب العملة والمضاربة بسعر الدولار، وتؤكد أن تلك الشبكات تخضع للتحقيق في مراكز الاحتجاز. ورغم التكتم بشأن ارتباطات تلك الشبكات، تؤكد مصادر مطلعة أن أغلبها مرتبط بفصائل مسلحة وأحزاب متنفذة.

ويأتي ذلك في وقت تحاول الحكومة العراقية منع عمليات تهريب العملة نحو إيران، والتي فرضت وزارة الخزانة الأميركية بسببها عقوبات على مصارف عراقية عدة، بسبب تعاملاتها المالية مع إيران وأخرى مرتبطة بعمليات غسل أموال، وهو ما أربك سعر الدينار العراقي مقابل الدولار، وأثر في استقرار السوق العراقية بشكل عام.

وسبق أن تعهدت الحكومة العراقية لواشنطن باتخاذ إجراءات لمنع تلك العمليات، ومنع وصول العملة المهربة إلى الدول المشمولة بالعقوبات الأميركية، مثل إيران وسورية.

وقبل أيام عدة، أكد رئيس الوزراء العراقي، محمد شياع السوداني، أن موضوع الدولار "معركة وليس أزمة، فهو معركة بين الدولة التي تصر على إكمال إصلاح النظام المالي والمصرفي، وفئة متضررة عبارة عن مجموعة من المضاربين والمهربين"، مضيفاً: "مستمرون في ملاحقة مضاربي ومهربي العملة الأجنبية".

استهداف خطوط الكهرباء العراقية مجدداً رغم الكمائن الأمنية لحمايتها

وأكد رئيس الوزراء العراقي أن "جهاز الأمن الوطني نفذ عملية أطاحت بشبكة للمضاربين الكبار بالعملة، كانوا يحددون سعر صرف ويتواصلون مع مضاربين صغار يسحبون لهم الدولار من السوق، وهؤلاء ارتبطوا بآخرين في إقليم كردستان كان يجري تهريب العملة من خلالهم"، مضيفاً أنه "بالتعاون مع إقليم كردستان، جرت كذلك الإطاحة بشبكة مضاربة في مدينة أربيل".

ولفت إلى أن "العمليات الأمنية ضد المضاربين تجري بتنسيق عال مع القضاء الذي كان متعاونا على نحو استثنائي، وأن الحكومة ستستمر بالإجراءات، وأن أي حركة للمضاربين ستكون مكشوفة أمامنا، وهدفنا ليس البورصات، بل المضاربين الذين يمارسون أعمالاً غير قانونية وتضر بالاقتصاد".

ميدانياً، قال جهاز الأمن الوطني، يوم الأربعاء الفائت، إنه أطاح بشبكة من كبار المهربين والمضاربين بالدولار، ضبط بحوزتها 14 مليون دولار معدة للتهريب، مبينا أن "المتهمين الملقى القبض عليهم، وعددهم 11، اعترفوا باتخاذ شركات وهمية غطاء لتهريب العملة"، مشيراً أيضاً إلى "ضبط 12 متهماً بتهريب العملة في محافظات البصرة وديالى والمثنى بحوزتهم أكثر من 300 مليون دينار عراقي".

كما أعلنت هيئة المنافذ الحدودية، في اليوم ذاته، إحباط محاولة تهريب أكثر من 48 ألف دولار في منفذ زرباطية نحو إيران. وذكر بيان صادر عنها أن "العمليات جرت بناء على المعلومات الواردة لهيئة المنافذ، والمعممة على الدوائر الأمنية العاملة بالمنفذ، (مكنت) من القبض على سائق عجلة نوع جي إم سي GMC بحوزته مبلغاً مالياً قدره 48 ألفاً و300 دولار، يروم تهريبها إلى خارج البلاد".

وعلى الرغم من أن ملاحقة تلك الشبكات باستمرار واعتقال العشرات من أفرادها وإخضاعهم للتحقيق، فإنه لم يُكشف عن جهات ارتباط تلك الشبكات المتنفذة.

وقال مسؤول رفيع في جهاز الأمن الوطني إنه "خلال الأسبوعين الأخيرين جرت إطاحة نحو 13 شبكة تعمل بتهريب العملة، وأن المعتقلين يخضعون للتحقيق".

وأوضح المسؤول ذاته، لـ"العربي الجديد"، مشترطاً عدم ذكر اسمه، أن "التحقيقات مع تلك الشبكات تجري بسرية تامة، وهناك العشرات من المعتقلين من تلك الشبكات في السجون"، مبيناً أن "غالبية تلك الشبكات مرتبطة بفصائل مسلحة ناشطة في البلاد، وأن عمليات التهريب أغلبها تتم نحو إيران".

كما أشار إلى أن "العمليات المكثفة لملاحقة تلك الشبكات حجمت من تحركاتها، إلا أنها ما زالت مستمرة، وأن الحكومة جادة لإنهائها".

حجم الخسارة تجاوز قيمة أي شركة أمريكية باستثناء أكبر 50

«أبل» تخسر 130 مليار دولار من قيمتها في ليلة واحدة

شركة "أبل" خسرت 130 مليار دولار من قيمتها في ليلة واحدة

تجاهل المستثمرون إلى حد كبير مشكلة تقييم شركة أبل. ثم في يوم واحد، قاموا بمحو 130 مليار دولار من القيمة السوقية.

على الرغم من تقرير الأرباح المطابق للتوقعات بصورة كبيرة والخاص بشركة "أبل"، والصادر يوم الخميس الماضي، إلا أن المستثمرين هربوا سريعاً من السهم الذي انخفض بأكثر من 4.8% عند إغلاق السوق يوم الجمعة إلى 182 دولاراً.

وأدت هذه الخطوة إلى محو أكثر من 130 مليار دولار من القيمة السوقية، أي أكثر من التقييم الإجمالي لجميع الشركات الأميركية باستثناء حوالي 50 شركة فقط. وفقدت أبل تقييمها المتفرد الذي كان يتجاوز 3 تريليونات دولار للمرة الأولى منذ شهر يونيو الماضي، إلا أنها تبقى الشركة الأكثر قيمة في العالم.

ويبدو أن الصناديق والأفراد يدركون أن أكثر المشاريع الأميركية قيمة، والسهم الذي ارتفع قبل الركود الجديد بنسبة 50% في عام 2023، مبالغ فيه بشكل خطير جداً. إذ تسلط الأرقام الجديدة الضوء على أن الشركة الأقوى التي كانت تتداول بعلاوة مدفوعة من حافز النمو السريع المستقبلي، باتت في أحسن أحوالها تحقق نمواً شبه صفري، وفقاً لما ذكرته مجلة "Fortune"، واطلعت عليه "العربية.نت".

معضلة نمو شركة أبل

تراجعت عائدات شركة "أبل" بنسبة 1.4% إلى 81.8 مليار دولار خلال عام والذي بدأ في يونيو 2022. وكان الجاني هو مبيعات الأجهزة. إذ سجلت عائدات "آيفون" 2% أقل من مستوياتها العام الماضي. كما لم يكن النمو الأفضل من المتوقع في الخدمات، بما في ذلك "iCloud" و"Music" و"أبل TV+" كافياً لتعويض قطاع مبيعات الأجهزة.

وأشار الرئيس التنفيذي تيم كوك إلى أن مبيعات "آيفون" التي تمثل الآن نصف جميع إيرادات "أبل"، ستستمر في الانخفاض، فيما لفت إلى القوة في الهند والأسواق الناشئة الأخرى، حذر من أن "سوق الهواتف الذكية يمثل تحدياً في الولايات المتحدة حالياً".

وببساطة، فإن الطريقة الوحيدة لشركة "أبل" لإعادة صياغة نفسها كمحرك للنمو في "وول ستريت" هي تحقيق نمو في الخدمات بقوة بحيث تتغلب مسيرة القطاع إلى الأمام على التراجع في امتيازاتها الأساسية.

الملف سيكون إحدى القضايا الرئيسية خلال زيارة بوتين المحتملة لأنقرة

بوساطة تركيا.. آمال وتوقعات بالتوصل لاتفاق بشأن صادرات الحبوب عبر البحر الأسود

الوضع الحالي يؤثر على البلدان الأكثر احتياجا ويجب حل هذه المشكلة بالتوازي مع تساؤلات روسيا الموجهة لأطراف الصفقة

استئناف مبادرة الحبوب سيكون أحد المواضيع الرئيسية خلال محادثات أردوغان وبوتين

أعرب نائب رئيس الوزراء وزير الخارجية الإيطالي أنطونيو تاجاني، عن أمله في أن يمهد الاجتماع الثنائي المحتمل بين الرئيسين التركي رجب طيب أردوغان والروسي فلاديمير بوتين الطريق للتوصل إلى اتفاق بشأن تجديد صفقة صادرات الحبوب عبر البحر الأسود.

وقال تاجاني، في مقابلة مع صحيفة "لا ستامبا" الإيطالية، إن "أسعار الحبوب آخذة في الارتفاع، وهذه هي المشكلة الرئيسية، ويجب أن يكون هناك اتفاق بين روسيا وأوكرانيا بوساطة تركيا، البلد الوحيد القادر على القيام بذلك في هذه المرحلة".

أضاف تاجاني، تعليقا على زيارة الرئيس الروسي المحتملة إلى تركيا في أغسطس الجاري، أنه يتوقع "التوصل إلى اتفاق".

وقال تاجاني إن المشاورات الأخيرة بشأن أوكرانيا التي جرت في جدة بالمملكة العربية السعودية "مهمة للغاية، خاصة بسبب مشاركة بكين، وآمل أن تتمكن الصين من المشاركة في حوار السلام هذا، سأقوم بزيارة الصين سبتمبر المقبل، وسنتحدث عن ذلك أيضا".

من ناحية أخرى، قال مصدر دبلوماسي لوكالة أنباء "تاس" الروسية إن استئناف مبادرة حبوب البحر الأسود سيكون أحد المواضيع الرئيسية خلال المحادثات الشخصية المحتملة بين الرئيس التركي رجب طيب أردوغان ونظيره الروسي فلاديمير بوتين في أغسطس الجاري.

أضاف المصدر "من الواضح أن إحدى القضايا الرئيسية خلال زيارة الرئيس الروسي المحتملة لتركيا ستكون إحياء صفقة الحبوب، والتقدم في هذا المجال سيعمل على منع زيادة أسعار الحبوب بعد تعليق تنفيذ اتفاقيات إسطنبول".

وقال المصدر إن الوضع الحالي يؤثر على البلدان الأكثر احتياجا للمنتجات الزراعية، ويجب حل هذه المشكلة بالتوازي مع تساؤلات روسيا الموجهة لأطراف الصفقة، مضيفا أن أنقرة تتوقع التوصل إلى اتفاق مع روسيا.

ومن ناحية أخرى، لم يحدد المصدر المقترحات الملموسة لاستئناف الاتفاقية التي يناقشها الجانب التركي مع ممثلي الأمم المتحدة وروسيا وأوكرانيا.

وأوضح المصدر أن النتيجة الإيجابية للوضع ستعزز مكانة أنقرة وموسكو في أفريقيا وآسيا.

وقال أردوغان – في وقت سابق– إن أسعار الحبوب ارتفعت بنسبة 15% في الأسبوعين التاليين بسبب تعليق صفقة الحبوب، في الوقت الذي انخفضت فيه بنسبة 23% خلال تنفيذها.

وكان سيرغي فيرشينين نائب وزير الخارجية الروسي صرح في وقت سابق بأنه من الممكن أن تبرم روسيا صفقة حبوب جديدة مع تركيا، ويمكن النظر في أي خيارات لمواصلة إمدادات الحبوب إلى الأسواق العالمية.

وقال في إفادة صحفية، مجيبا عن سؤال بشأن إذا ما كان من الممكن القول إنه سيتم إبرام صفقة حبوب جديدة بين موسكو وأنقرة في المستقبل، "نحن على استعداد للنظر في الخيارات المختلفة لمواصلة توريد الحبوب إلى السوق العالمية، الحبوب والأسمدة".

وحسب فيرشينين، فإن موسكو تعمل على إجراء اتصالات رفيعة المستوى مع أنقرة باستمرار.

صندوق النقد الدولي توقع أن ينمو الاقتصاد الروسي بنسبة 1.5 % هذا العام

العقوبات الغربية أضرّت بأوروبا أكثر من روسيا !

مع مرور الوقت وجدت موسكو ثغرات في العقوبات من خلال الدول المجاورة في آسيا الوسطى

أكدت تقارير غربية أن العقوبات على موسكو فشلت تماماً في ضرب الاقتصاد الروسي، وتحقيق أهداف حرمان موسكو من الحصول على التمويل اللازم لنفقات الحرب على أوكرانيا.

وقال تقرير في موقع "زيرو هيدج" الأميركي، الأحد، إن العقوبات الغربية فشلت في إلحاق ضرر كبير بالاقتصاد الروسي. ويضيف الموقع أن العقوبات لم تفشل فقط في تحقيق أهدافها، بل أدت إلى نتائج عكسية، إذ إنها ألحقت ضرراً بالغاً باقتصادات أوروبا، أكثر من إضرارها بالاقتصاد الروسي.

وكان صندوق النقد الدولي، قد توقع الأسبوع الماضي، أن ينمو الاقتصاد الروسي بنسبة 1.5% هذا العام على الرغم من حملة العقوبات الغربية التي تقودها الولايات المتحدة ضد موسكو.

وكان الرئيس جو بايدن قد ذكر في إحدى خطبه أن العقوبات الغربية ستقضي على الروبل تماماً. وحسب بيانات صندوق النقد الدولي، تقلص الاقتصاد الروسي بنسبة 2.1% العام الماضي، لكنه تعافى خلال العام الجاري مع تكيف روسيا مع العقوبات.

وفي السياق ذاته، وصفت صحيفة "وول ستريت جورنال" الأميركية في تقرير مساء الأربعاء، أن الحرب الاقتصادية على روسيا باتت "مأزقاً" للدول الغربية. وقالت في تقرير، إن العقوبات جعلت من الصعب على روسيا في البداية الحصول على الرقائق الدقيقة التي تحتاجها في الصناعة والمكونات التقنية الأخرى، لكنها مع مرور الوقت وجدت ثغرات في العقوبات من خلال الدول المجاورة في آسيا الوسطى. كما لم تواجه روسيا أي مشاكل في بيع نفطها كما كانت التوقعات الغربية، حيث وجدت أسواقاً جديدة في الهند وأماكن أخرى في آسيا.

وقال محللون إن العقوبات ربما ستضر بروسيا على المدى الطويل، لكن موسكو تواصل إقامة علاقات أقوى مع دول العالم وترفع حجم تجارتها بشكل كبير مع الصين، الاقتصاد الثاني في العالم بعد الولايات المتحدة الذي يبلغ حجمه نحو 17.5 تريليون دولار. كما تعمل موسكو مع الصين ودول بريكس على تشكيل نظام مالي ونقدي، وإن كان ببطء شديد، ليكون بديلاً للنظام المالي العالمي الحالي الذي تهيمن عليه الولايات المتحدة.

وحتى الآن نجحت العقوبات المالية والنقدية التي نفذتها الولايات المتحدة في سحق اقتصادات الدول الصغيرة، ولكنها ربما لن تنجح مع الدول ذات الاقتصادات الكبرى مثل روسيا، التي تملك علاقات قوية مع دول العالم، ويبلغ حجم اقتصادها 1.72 تريليون دولار.

ثلاث ناقلات نفط روسية في عرض البحر تستخدم حيلاً لتفادي الرقابة الغربية

لم تواجه روسيا أي مشاكل في بيع نفطها حيث وجدت أسواقاً جديدة في الهند وأماكن أخرى في القارة الصفراء

وتنبع قوة الاقتصاد الروسي من هيمنته على سلع استراتيجية، بينها القمح والحبوب والنفط والغاز الطبيعي والمعادن الاستراتيجية واليورانيوم. وبالتالي على رغم من أن العقوبات الغربية على روسيا كانت أشد قسوة من العقوبات على الدول الصغيرة؛ لكنها لم تنجح بسبب تقديم الصين والهند أسواقاً بديلة.

وتعد الطاقة التي يحتاجها العالم الغربي بشدة؛ واحدة من نقاط ضعف العقوبات الغربية، إذ لاحظ خبراء أن مبيعات النفط الإيراني، على سبيل المثال، في عام 2022 تجاوزات مبيعاتها قبل الحظر في عام 2016. وكانت معظم مبيعات النفط الإيراني الجديدة إلى الصين.